الأمم المتحدة
S/2015/320



Distr.: General
7 May 2015
Arabic
Original: English

التقرير المرحلي السادس والثلاثون للأمين العام عن عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار

أولا – مقدمة

١ – مدَّد مجلس الأمن بموجب القرار ٢١٦٢ (٢٠١٤) ولاية عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار حتى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٥ وطلب إليّ أن أطلعه بانتظام على الحالة على الأرض وعلى تنفيذ هذا القرار. ويقدم هذا التقرير معلومات مُحدَّثة بشأن المستجدات الرئيسية منذ صدور تقريري المؤرخ ١٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤ (S/2014/892) وتوصيات من أجل تمديد ولاية العملية.

ثانيا – الحالة السياسية

٢ – يطغى على المشهد السياسي في كوت ديفوار التحضير للانتخابات الرئاسية المقرر إجراؤها في ٢٥ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٥، مع قيام الأحزاب السياسية على نحو متزايد بتشكيل تحالفات وتعزيز رصيدها من التأييد. وواصل الرئيس الحسن واتارا وحكومته اتخاذ خطوات لتفعيل الحوار السياسي مع المعارضة بهدف تخفيف حدة التوترات السياسية.

٣ – ولقد استؤنف الحوار السياسي بين الحكومة والجبهة الشعبية الإيفوارية، الحزب الحاكم السابق، في ٢٩ كانون الأول/ديسمبر، في سياق الإطار الدائم للحوار. وركّزت المناقشات على الإفراج عن الأشخاص المحتجزين لارتكابهم انتهاكات مزعومة خلال الأزمة التي أعقبت الانتخابات في الفترة ٢٠١٠/٢٠١١، فضلا عن وقف تجميد الحسابات المصرفية والحق في العودة إلى كوت ديفوار للأشخاص المرتبطين بالنظام السابق الذين يقيمون خارج البلد. وفي كانون الأول/ديسمبر وكانون الثاني/يناير، أُفرج عما مجموعه ٦٣ محتجزاً بكفالة في إطار مبادرة توفيقية. ومن بين ٦٥٩ شخصا محتجزين لصلتهم بالأزمة، ما زال ٣٢١ قيد




130515 120515 15-06934 (A)


الاحتجاز. وفي ٢١ كانون الثاني/يناير، رفع التجميد عن الحسابات المصرفية التي تخصُّ ٣١ من أعوان الرئيس السابق لوران غباغبو، بما في ذلك الحساب المصرفي للسيد باسكال أفي نغيسان، رئيس الجبهة الشعبية الإيفوارية. وأفادت اللجنة المعنية باسترداد الأملاك الخاصة أو العامة التي يشغلها الغير دون وجه قانوني أن ٤٧٢ من أصل ١ ٠٣٧ من الأملاك المشغولة دون وجه قانوني التي تلقت مطالبة بشأنها قد أخليت وأن النظر لا يزال جاريا في ١٥٥ مطالبة أخرى، وذلك حتى ١ أيار/مايو.

٤ - واستؤنف في ٢٩ كانون الثاني/يناير الحوار السياسي الأوسع نطاقا الذي كان قد توقف منذ أيار/مايو ٢٠١٤ بين أحزاب المعارضة والحكومة، وشمل قضايا تهمُّ أحزاب المعارضة، بما في ذلك تمويل الأحزاب السياسية ووضع المعارضة والتحضير للانتخابات الرئاسية. ولقد وافقت الحكومة بصورة استثنائية على تمويل الأحزاب السياسية قبل إجراء الانتخابات، ووزعت عليها ١ بليون فرنك من فرنكات الجماعة المالية الأفريقية في ١ أيار/مايو، مع تخصيص ٤٠ في المائة من هذا المبلغ للجبهة الشعبية الإيفوارية.

٥ - وفي الوقت نفسه، تكثف كل من التموقع السياسي والأنشطة السابقة للحملة الانتخابية. وفي ٦ كانون الأول/ديسمبر، استأنف المجلس التنفيذي لتجمع الهوفيتيين من أجل الديمقراطية والسلام أنشطته بعد ثلاث سنوات من الخمول، وذلك بهدف تعزيز الائتلاف من أجل إعادة انتخاب الرئيس واتارا. وفي كانون الأول/ديسمبر أيضا، أعلن أربعة أعضاء من الحزب الديمقراطي لكوت ديفوار، من بينهم السيد شارل كونان باني، وهو الرئيس السابق للجنة الحوار والحقيقة والمصالحة، عزمهم على خوض غمار المنافسة في الانتخابات الرئاسية. وتتعارض هذه الإعلانات مع ''نداء داوكرو'' الذي وجهه رئيس الحزب الديمقراطي لكوت ديفوار، الرئيس السابق هنري كونان بيدييه، إلى تجمع الهوفيتيين من أجل الديمقراطية والسلام في ١٧ أيلول/سبتمبر عام ٢٠١٤ من أجل الاصطفاف وراء الرئيس واتارا بوصفه المرشح الوحيد للائتلاف.

٦ - وعلى الرغم من وجود بعض المقاومة، لا يزال الائتلاف الحاكم موحَّداً. وفي ٢٨ شباط/فبراير، عقد الحزب الديمقراطي لكوت ديفوار مؤتمره الاستثنائي الخامس في أبيدجان، الذي صوَّت فيه ما يزيد على ٩٨ في المائة من المندوبين لصالح ''نداء داوكرو''، معربين بذلك عن تأييدهم للرئيس واتارا بوصفه المرشح الوحيد لائتلاف تجمع الهوفيتيين من أجل الديمقراطية والسلام ومُلْغين القرار الذي اتخذ خلال مؤتمر الحزب الديمقراطي لكوت ديفوار في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٣ بأن يقدم الحزب مرشحاً. ولقد قاطع المؤتمر الأعضاء الأربعة في الحزب الديمقراطي لكوت ديفوار الذين أعلنوا ترشحهم؛

ونصحهم الحزب بالمشاركة في الانتخابات بوصفهم مرشحين مستقلين. وفي ٨ آذار/مارس، أعلن الرئيس واتارا أن حزب تجمع الجمهوريين الحاكم سيُدمج مع الحزب الديمقراطي لكوت ديفوار بعد الانتخابات الرئاسية وأن الدستور لن يخضع لتعديلات قبل إجراء الانتخابات، بما في ذلك المادة ٣٥ المتعلقة بمعايير أهلية الترشح للانتخابات الرئاسية. وتواصلت الدعوات لدى عناصر المعارضة السياسية والمجتمع المدني بشأن أهلية الرئيس واتارا للترشح بموجب المادة ٣٥. وفي ٢٢ آذار/مارس، أعلن تجمع الجمهوريين رسميا تأييد ترشيح الرئيس واتارا خلال مؤتمر استثنائي. وفي وقت لاحق كذلك، جرى أثناء تجمع حاشد، نُظم يوم ٢٥ نيسان/أبريل، تأييد الرئيس باعتباره المرشح الوحيد لائتلاف تجمع الهوفيتيين من أجل الديمقراطية والسلام.

٧ - وواجه حزب الجبهة الشعبية الإيفوارية الحاكم السابق تصدعات داخلية عميقة أدت إلى توسيع الفجوة بين مؤيدي قيادة رئيس الحزب الحالي، أفي نغيسان، ومؤيدي الرئيس السابق غباغبو. ولقد أرجئ المؤتمر الرابع للجبهة الشعبية الإيفوارية الذي كان من المقرَّر أن يعقد في كانون الأول/ديسمبر لانتخاب رئيس الحزب ريثما تبتُّ السلطات القضائية بشأن أهلية الرئيس السابق غباغبو للترشح لقيادة الحزب، على النحو الذي أذنت به لجنة الرقابة في الجبهة الشعبية الإيفوارية. وفي أعقاب العريضة التي قدمها السيد أفي نغيسان، أصدرت محكمة في أبيدجان في ٢٩ كانون الأول/ديسمبر حكماً أعلنت بموجبه بطلان ترشيح الرئيس السابق غباغبو من الناحية الإجرائية. وعقد كبار قادة الجبهة الشعبية الإيفوارية سلسلة من الاجتماعات في الفترة بين ٢٢ و ٢٦ كانون الثاني/يناير سعيا إلى إيجاد حل للأزمة الداخلية التي يشهدها الحزب؛ غير أن الخلافات كانت لا تزال دون حل في ١ أيار/مايو.

٨ - وفي ٢٧ شباط/فبراير، أحدث رئيس الجبهة الشعبية الإيفوارية تغييرات في الأمانة العامة للجبهة طعن فيها بعض كبار الأعضاء في الحزب. وفي ٥ آذار/مارس، علقت هيئة الرقابة في الجبهة الشعبية الإيفوارية رئاسة السيد أفي نغيسان للحزب واعتبر أعضاؤها أنه يتحمل المسؤولية عن الشعور بالضيق السائد داخل الحزب، وعينت النائب الأول للرئيس، السيد عبد الرحمن سنغاري، رئيسا للحزب بالوكالة. وفي ٧ آذار/مارس، أعلن السيد أفي نغيسان أنه سيطعن في شرعية تعليق رئاسته للحزب. وفي ٣ نيسان/أبريل، أعلنت المحكمة أن السيد أفي نغيسان هو الممثل الوحيد للجبهة الشعبية الإيفوارية وزعيمها. وأعلن السيد أفي نغيسان أنه يعتزم الترشح للرئاسة على قائمة الجبهة الشعبية. و لم يعقد حتى الآن مؤتمر الحزب الذي أشار إليه السيد أفي نغيسان. غير أنه بالرغم من رفض السلطات المحلية منح جناح سانغاري في الحزب الإذن، فقد عقد مؤتمره في ٣٠ نيسان/أبريل في مدينة ماما،

وهي موطن الرئيس السابق غباغبو التي كان الأخير قد انتخب فيها رئيسا للحزب. وفي ٤ أيار/مايو، ألقي القبض في أبيدجان على أعضاء كبار في الجبهة الشعبية منضوين تحت لواء السيد سانغاري واحتجزوا فيها.

٩ - وفي ٦ كانون الأول/ديسمبر، عقد ائتلاف المعارضة، ”النهج الثالث“، الذي يضم سبعة أحزاب ويتولى قيادته السيد مامادو كوليبالي، رئيس حزب الحرية والديمقراطية من أجل الجمهورية، اجتماعا في أبيدجان اتفقت فيه أحزاب المعارضة والمنشقون عن الائتلاف الحاكم لتجمع الهوفيتيين من أجل الديمقراطية والسلام على اختيار مرشح رئاسي واحد للمعارضة. وفي ١٨ آذار/مارس، أعلن السيد كوليبالي أن المناقشات جارية بشأن إنشاء ائتلاف واسع النطاق قبل موعد الانتخابات، يشمل النهج الثالث، وفصيل الجبهة الشعبية الإيفوارية المؤيد للسيد سنغاري، والمرشحين الأربعة المنشقين عن الحزب الديمقراطي لكوت ديفوار.

١٠ - وفي ١٢ كانون الأول/ديسمبر، عاد رئيس بوركينا فاسو السابق المخلوع، السيد بليز كومباوري وأسرته إلى كوت ديفوار، بعد الإقامة لنحو ثلاثة أسابيع في المغرب. ولقد منحت الحكومة الإيفوارية الإقامة للسيد كومباوري في أبيدجان. وإثر إعلان سلطات بوركينا فاسو أن المواطنين الذين يقيمون في كوت ديفوار لا يحق لهم التصويت في الانتخابات الرئاسية المقرر إجراؤها في بوركينا فاسو في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٥، نظم مواطنون بوركينيون مظاهرة سلمية في أبيدجان في ١٣ شباط/فبراير لتأكيد حقهم في التصويت الذي يكفله لهم الدستور. وهناك ما يقرب من ٤ ملايين مواطن بوركيني يقيمون في كوت ديفوار.

التحضير للانتخابات

١١ - عقب توسيع مكتب اللجنة الانتخابية المستقلة من ستة إلى تسعة أعضاء، على النحو الوارد بالتفصيل في تقريري الأخير، استأنفت أحزاب المعارضة مشاركتها في اللجنة. وفي ٤ كانون الأول/ديسمبر، انتخب ممثل ائتلاف المعارضة السياسية لتحالف القوى الديمقراطية في كوت ديفوار بقيادة الجبهة الشعبية الإيفوارية نائبا رابعا لرئيس اللجنة، وشغل ممثلا تجمع الشعوب من أجل السلام من المعارضة وحزب تجمع الجمهوريين الحاكم على التوالي منصبين إضافيين لنائبي أمين اللجنة. واستأنف ممثل حركة قوى المستقبل المعارضة أيضا المشاركة في أعمال اللجنة، وبالتالي ضمان التشغيل الكامل لمكتبها التنفيذي.

١٢ - ووفقا للجدول الزمني للانتخابات الذي حدَّدته اللجنة، ستجري الجولة الأولى من الانتخابات الرئاسية في ٢٥ تشرين الأول/أكتوبر وتعقد الجولة الثانية، إذا لزم الأمر، في ٢٢ تشرين الثاني/نوفمبر. وفي ١ أيار/مايو، كانت اللجنة الانتخابية قد أنشأت ٥١٢ مكتبا محليا لها في جميع أنحاء البلد، بدعم من عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار، وأنشأت كذلك

وجودا في ١٩ موقعا خارجيا للسماح بالتصويت للمواطنين الإيفواريين المسجلين على قائمة الناخبين الذين يقيمون في الخارج. وسيبدأ جمع البيانات لتحديث قائمة الناخبين في ١٨ أيار/مايو، بهدف الانتهاء من إعداد القائمة في موعد أقصاه ٣١ آب/أغسطس.

١٣ - وفي ٢ نيسان/أبريل، أقرت الجمعية الوطنية ١٦ تعديلا كانت اللجنة الانتخابية المستقلة قد اقترحت إدخالها على الإطار القانوني للانتخابات. وتشمل التعديلات حقَّ الناخبين في التسجيل والإدلاء بأصواتهم في الدائرة الانتخابية التي يختارونها شرط أن يكونوا مقيمين في تلك الدائرة الانتخابية أو أن تكون لديهم مصالح اقتصادية أو اجتماعية فيها. وفي ١ آذار/مارس، أصبحت بطاقة الهوية الوطنية الوثيقة الإدارية الرئيسية اللازمة لتسجيل الناخبين. ولكن، نظرا إلى أن الرسوم المفروضة على إصدار البطاقة قد تكون باهظة لبعض المواطنين، تنظر الحكومة حاليا في السماح بتسجيل الناخبين باستخدام شهادة الجنسية.

١٤ - وفي كانون الأول/ديسمبر، أعلن بالتشاور مع اللجنة الانتخابية المستقلة إنشاء منتدى عن الانتخابات بتيسير من الأمم المتحدة يضم الأطراف الوطنية صاحبة المصلحة بما في ذلك المسؤولون عن تنظيم الانتخابات وممثلو الشباب والنساء. والغرض من هذا المنتدى الذي أنشئ في إطار ولاية المساعي الحميدة التي تضطلع بها ممثلتي الخاصة تعزيز الحوار بين الأطراف السياسية الفاعلة، وذلك بهدف تهيئة بيئة مؤاتية لفترة انتخابية تشمل الجميع وتتسم بالشفافية وبطابعها السلمي. وأنشأت الأمم المتحدة أيضا نهجاً ثلاثي الأبعاد للمساعدة الانتخابية يُركِّز على القضايا الاستراتيجية والسياسية، والمسائل التقنية والتشغيلية، فضلا عن التنسيق والاتساق عموماً. وبدأت عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار أيضا تقديم المساعدة إلى السلطات الوطنية لإعداد الخطة الأمنية لكوت ديفوار خلال فترة الانتخابات.

١٥ - وسينفذ برنامج الأمم المتحدة الإنمائي أيضا مشروع المساعدة الانتخابية الذي يشمل تعزيز منع نشوب النزاعات؛ وتعزيز قدرة اللجان المحلية المتفرعة عن اللجنة الانتخابية المستقلة؛ وتعزيز التربية الوطنية؛ وتعزيز مشاركة المرأة في العملية الانتخابية؛ وتدريب قوات الأمن الوطني. وتقدر تكلفة المشروع بمبلغ يناهز ١٧,٣ مليون دولار. وحتى الآن، أكد برنامج الأمم المتحدة الإنمائي توفير تمويل بقيمة ٣٠٠ ٠٠٠ دولار وأكد صندوق بناء السلام توفر مبلغ آخر للتمويل قدره ١,٥ مليون دولار، فيما وردت التبرعات التي تعهدت ألمانيا واليابان بتوفيرها.

العدالة الوطنية والعدالة الدولية

١٦ - أحرز بعض التقدم في مقاضاة الأشخاص الذين زعم بأنهم ارتكبوا جرائم إبان الأزمة التي أعقبت الانتخابات، بما في ذلك اتخاذ إجراءات قانونية بحق المدنيين والعسكريين الأعضاء

في النظام السابق في المحكمة الجنائية والمحكمة العسكرية في أبيدجان. وواصلت الخلية الخاصة للتحقيقات والبحث تحرياتها في الجرائم الخطيرة وانتهاكات حقوق الإنسان الجسيمة التي يزعم أن كافة الأطراف ارتكبتها خلال الأزمة التي أعقبت الانتخابات، وإن لم يُقدَّم أي منها إلى المحاكمة. وعززت محاكمة مؤيدي الرئيس السابق غباغبو بتهمة ارتكاب جرائم ضد الدولة استمرار التصورات السائدة بشأن تطبيق ''عدالة المنتصر''.

١٧ - وفي ٢٦ كانون الأول/ديسمبر، بدأت في المحكمة الجنائية في أبيدجان جلسات محاكمة السيدة الأولى السابقة سيمون غباغبو و ٧٨ من أعوان الرئيس السابق غباغبو المتهمين بارتكاب جرائم ضد الدولة وغيرها من التهم (توفي قبل بدء المحاكمة متهمان من المتهمين الثلاثة والثمانين، في حين أن متهمَين آخرين هما في حالة فرار من العدالة). وقبل ذلك، في ١١ كانون الأول/ديسمبر، كانت المحكمة الجنائية الدولية قد رفضت الطعن الذي قدمته كوت ديفوار في مقبولية القضية المرفوعة ضد السيدة غباغبو أمام المحكمة وذكّرت الحكومة بالالتزام الواقع عليها بتسليم المتهمة دون تأخير. وطلبت الحكومة إلى المحكمة الجنائية الدولية تعليق قرارها، وهو الطلب الذي رفضته المحكمة في ٢٠ كانون الثاني/يناير. وفي ١٠ آذار/مارس، أصدرت المحكمة الجنائية في أبيدجان حكمها القاضي بإدانة السيدة غباغبو و ٥٩ من المتهمين معها في نفس القضية بتهمة تقويض أمن الدولة وما يتصل بذلك من تهم. وحكم على كل من السيدة غباغبو، والقائد السابق للحرس الجمهوري، الجنرال برونو دوغبو بلي، والقائد السابق للقوات البحرية الوطنية، الجنرال فاغبا فوسينيو، بالسجن لمدة ٢٠ سنة وبالحرمان من حقوقهم المدنية لمدة ١٠ سنوات. وإجمالا، تواجه ٣٢ شخصية بارزة في الجبهة الشعبية الإيفوارية، ومنها السيد ميشيل غباغبو والسيد سنغاري، عقوبة السجن والحرمان من الحقوق المدنية، وبالتالي فهي ممنوعة من المشاركة في الأنشطة السياسية. وصدر ضد السيد أفي نغيسان حكم بالسجن لمدة ١٨ شهرا مع وقف التنفيذ. ولقد قدم كل من محامي الدفاع وممثلي الادعاء العام طعنا بالاستئناف. وقضت المحكمة أيضا بأداء الأشخاص المدانين تعويضا للدولة قدره ١,٩ بليون دولار تقريبا، فيما برأت ساحة تسعة عشر متهما.

١٨ - وفي ١١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤، أكدت المحكمة الجنائية الدولية أربع تهم وُجهت إلى شارل بليه غوديه، وزير الشباب السابق والزعيم السابق لحركة الوطنيين الشباب بارتكاب جرائم مزعومة ضد الإنسانية، ومنها القتل والاغتصاب. وفي ١١ آذار/مارس، قررت المحكمة الجنائية الدولية جمع محاكمتي السيد غباغبو والسيد بليه غوديه في قضية واحدة، لأن التهم الموجهة لكليهما نشأت من ادعاءات بارتكاب جرائم ضد الإنسانية خلال الأزمة التي أعقبت الانتخابات في الفترة ٢٠١٠/٢٠١١. ونتيجة

لذلك، أرجأت المحكمة الجنائية الدولية بدء محاكمة الرئيس السابق غباغبو، التي كانت مقررة أصلا في ٧ تموز/يوليه.

١٩ - وفي ٩ آذار/مارس، اعتمدت الجمعية الوطنية مشروعي قانونين معدِّلين للقانون الجنائي ولقانون الإجراءات الجنائية. والقانونان معا يهدفان إلى ضمان تطابق القانون الجنائي وقانون الإجراءات الجنائية المحليين مع التزامات كوت ديفوار الدولية في المجال الجنائي وفي مجال حقوق الإنسان. وتشمل التعديلات إلغاء عقوبة الإعدام، وإدراج جميع الجرائم الواردة في المواد من ٥ إلى ٨ من نظام روما الأساسي إدراجا كاملا في التشريعات المحلية، وإلغاء إسقاط دعاوى الجرائم ضد الإنسانية والإبادة الجماعية وجرائم الحرب بالتقادم. وفي ١١ نيسان/أبريل، أعلن الرئيس واتارا أن للنظام القضائي الإيفواري القدرة الكاملة على محاكمة من ارتكبوا جرائم خلال الأزمة التي أعقبت الانتخابات؛ وبالتالي، سيُكف عن إحالة القضايا إلى المحكمة الجنائية الدولية. وإضافة إلى ذلك، لن يُمنح العفو الرئاسي سوى للأشخاص الذين يسعون إلى نيل الصفح من ضحاياهم ومن الشعب الإيفواري.

٢٠ - وفي ١٦ آذار/مارس، برأت المحكمة العسكرية في أبيدجان ساحة الرائد غناوا دابلي، رئيس العمليات السابق في معسكر المغاوير في أبوبو، والرقيب بريس إريك تانو كامانا الذي كان متهما بإطلاق قذائف هاون على حي أبوبو في أبيدجان، مما تسبب في قتل وجرح سكان مدنيين. وأخفقت إجراءات المحاكمة في إثبات الحقائق رغم أن التحقيقات استغرقت أربع سنوات تقريبا. وطعن الادعاء العام في ذلك الحكم بالاستئناف.

المصالحة الوطنية والتماسك الاجتماعي

٢١ - في ١٥ كانون الأول/ديسمبر، عرضت لجنة الحوار والحقيقة والمصالحة رسميا تقريرها النهائي وتوصياتها على الرئيس واتارا. وحتى ١ أيار/مايو، لم يكن التقرير قد نشر بعد. وركزت التوصيات المستمدة من المشاورات الوطنية التي شاركت فيها طائفة واسعة من الجمهور على الأسباب الجذرية للأزمة، ومسألة التعويضات، وضرورة القيام بإصلاح سياسي وإداري ومؤسسي. وجمعت اللجنة، خلال ولايتها التي دامت ثلاث سنوات، ٧٢ ٤٨٣ شهادة، منها ٢٨ ٠٦٤ شهادة أدلت بها نساء و ٧٥٧ شهادة أدلى بها أطفال. وبدأت الحكومة تنفيذ بعض تلك التوصيات، بما في ذلك إنشاء برنامج لتعويض الضحايا بمبلغ أولي قدره ١٨,٥ مليون دولار تقريبا. وفي ٢٤ آذار/مارس، أصدر الرئيس واتارا أمرا تنفيذيا ينشئ بموجبه اللجنة الوطنية للمصالحة وتعويض الضحايا، وهي لجنة مكلفة بمهمة تسجيل جميع ضحايا الأزمات الإيفوارية الذين لم يتم التعرف عليهم وذوي حقوقهم واقتراح

تدابير لتعويض جبر الضرر الذي لحقهم أو لردِّ الممتلكات إلى الضحايا. وعُيِّن رئيس أساقفة بواكي، الذي كان سابقا يتولى رئاسة لجنة الحوار، رئيسا لهذه اللجنة.

٢٢ - وفي كانون الثاني/يناير، أعد البرنامج الوطني للتماسك الاجتماعي مشروع استراتيجية المصالحة الوطنية والتماسك الاجتماعي، بدعم من عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار. وترمي الاستراتيجية التي ينبغي أن يعتمدها أصحاب المصلحة الوطنيون قبل الانتخابات الرئاسية إلى تهيئة منتدى للتعاون مع المعنيين منهم بالعدالة الانتقالية وإلى تعزيز تنسيق المبادرات المتعلقة بالمصالحة.

٢٣ - واستمرت النزاعات الطائفية في غرب البلد، وذلك بسبب المشاكل المتعلقة بالأراضي وعمليات الإخلاء من الغابات المحمية واستغلال الموارد الطبيعية. وأُعطيت الأولوية لمنع تصعيد الخلافات والمناوشات المحلية وتحولها إلى نزاعات واسعة النطاق. وقامت ممثلتي الخاصة بزيارة مجتمعات محلية في شتى أنحاء البلد من أجل تعزيز التماسك الاجتماعي وتهدئة الأوضاع. وقدمت عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار أيضا الدعم للآليات التقليدية لتسوية المنازعات وجلسات الحوار التي شاركت فيها السلطات المحلية والسكان، ولا سيما مجموعات الشباب. وعقدت جلسات حوار بين الطوائف في ديفو/لاكوتا، وجاكفيل، وكورهوغو، ومان، وسينفرا، وتوليبلو، وشارك فيها عدد متوسطه ٢٠٠ شخص، وكانت نسبة ٢٠ في المائة منهم من النساء.

٢٤ - وفي ٢٨ كانون الثاني/يناير، أطلق كل من عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي برنامجا نموذجيا لدعم الجهود التي تبذلها الحكومة من أجل بناء قدرات المديرين المحليين والمجالس القروية في مجال جمع البيانات وتحليل النزاعات المحلية، وذلك لأغراض الرصد والإنذار المبكر وبهدف التخفيف من حدة التهديدات التي قد تضرُّ بالتماسك الاجتماعي. وركز هذا البرنامج النموذجي على قادة المجتمعات المحلية والسلطات المحلية في مناطق أبيدجان، وغيمون، وكابادوغو، وماراهويه، وكوموي الجنوبية.

ثالثا - الحالة الأمنية

٢٥ - ظلت الحالة الأمنية في كوت ديفوار مستقرة بوجه عام وإن اتسمت بالهشاشة. واستمر وقوع هجمات واشتباكات طائفية متفرقة في الغرب، قرب الحدود مع ليبريا، في حين أبلغ عن ارتكاب جرائم عنيفة مثل السطو المسلح وقطع الطرق في أبيدجان وأجزاء أخرى من البلد. وتكرَّرت خلال الفترة قيد الاستعراض المظاهرات والإضرابات، بما في ذلك مظاهرات الموظفين الحكوميين كالمدرِّسين أو حراس السجون احتجاجا على شروط الخدمة،

ومظاهرات الطلبة والشباب والمقاتلين السابقين بسبب تظلمات شتى. وسُجِّلت في الفترة بين ١ كانون الأول/ديسمبر و ١ أيار/مايو ثلاث حالات هروب من السجون، مما يدلُّ على وجود مواطن ضعف في قطاع السجون. ومع اقتراب موعد إجراء الانتخابات الرئاسية، يظل نقص معدات حفظ النظام العام الذي تعاني منه أجهزة إنفاذ القانون وقوات الأمن الإيفوارية تحديا يعوق قدراتها العملياتية. وقلّت الحوادث التي تشترك فيها عناصر غير منضبطة من القوات الجمهورية لكوت ديفوار ومن المقاتلين السابقين والدوزو (الصيادون التقليديون)، من حيث العدد، بيد أنها لم تقلّ من حيث الخطورة.

٢٦ - وفي ٤ كانون الثاني/يناير، ألقى جنود القوات الجمهورية لكوت ديفوار القبض على ستة أشخاص في غوبيلي قرب تابو في الجنوب الغربي من البلد، كانوا قد جاؤوا من غانا على متن قوارب، ويزعم أنهم كانوا يعتزمون شنَّ هجوم على تابو. وضبطت القوات الجمهورية لكوت ديفوار مواد تشمل قنابل يدوية وخرائط وخطة هجوم.

٢٧ - وفي ١٠ كانون الثاني/يناير، شنَّ حوالي ١٥ مهاجما مجهولي الهوية هجومين متزامنين على موقعين تابعين للقوات الجمهورية لكوت ديفوار في داهيوكي وغرابو، مما أسفر عن مقتل جنديّين من جنود القوات الجمهورية لكوت ديفوار وأحد المهاجمين، علاوة على تشريد ١ ٦٠٠ مدني.

٢٨ - وفي ١٦ كانون الثاني/يناير، هاجمت مجموعة من المسلحين قرية إيراتو قرب أولوديو الواقعة على نهر كافالي، واختطفت تسعة مدنيين. وتعرضت إيراتو أيضا للهجوم في ١١ و ١٣ كانون الثاني/يناير. وتبين لفريق نشرته عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار في غرابو وإيراتو أن الحالة شديدة الاضطراب. وفي ٢٤ شباط/فبراير، عثر على جثتين محروقتين لبوركينابيَّين قتلا بالرصاص.

٢٩ - وفي ١٦ كانون الثاني/يناير أيضا، عُثر على مخبأ للأسلحة والذخيرة في مسكن خاص قرب بواكي. وقدمت عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار الدعم لقوات الأمن الإيفوارية في استعادة ٢٠ صاروخا مضادا للمدرعات، و ١٠ صواريخ مضادة للأفراد، ومدفع هاون، وذخيرة متنوعة و ١١ قطعة من الأسلحة الأخرى.

٣٠ - وفي الفترة من ١ كانون الأول/ديسمبر إلى ١ أيار/مايو، أُبلغ عن اختطاف أكثر من ٢٠ طفلا في أبيدجان، و لم يُعثر سوى على طفل واحد على قيد الحياة. أما جثث أغلب الضحايا الأخرى فظهرت عليها آثار تدل على تعرضها للتشويه و/أو بتر الأطراف. وزادت قوات الأمن الوطني عدد ما تُسيِّره من دوريات فألقت القبض على أحد الجناة المزعومين.

رابعا - القضايا الإقليمية

٣١ - ظلت الحالة في المنطقة الحدودية مع ليبريا مستقرة بوجه عام رغم الحوادث التي وقعت قرب تلك الحدود، التي يرد ذكرها في الفقرات من ٢٦ إلى ٢٨ من هذا التقرير. وفي ١ أيار/مايو، كانت حدود كوت ديفوار مع غينيا وليبريا لا تزال مغلقة على سبيل الإجراء الوقائي من مرض فيروس إيبولا الذي تضرَّر منه هذان البلدان وسيراليون ضررا شديدا. ورغم عدم الإبلاغ عن أي حالة إصابة بفيروس إيبولا في كوت ديفوار، فقد واصلت الحكومة بذل الجهود الرامية إلى تعزيز الوقاية والتأهب والقدرة على الاستجابة، وذلك بالتعاون مع شركاء من قبيل منظمة الصحة العالمية. ونتيجة لإغلاق الحدود، ظلت معلقة العمليات الأمنية المشتركة مع بعثة الأمم المتحدة في ليبريا وعملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار ومع أجهزة الأمن الإيفوارية والليبرية، مع أن تبادل المعلومات استمر بين البعثتين.

٣٢ - وفي ١٠ آذار/مارس، عُقد في أبيدجان الاجتماع الرباعي الثالث لحكومة ليبريا وحكومة كوت ديفوار وعملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار وبعثة الأمم المتحدة في ليبريا. وأتاح الاجتماع فرصة لتعزيز التعاون الثنائي ولتحسين أمن الحدود ومتابعة الاتفاقين الذين تم التوصل إليهما في الاجتماعين الرباعيين المعقودين في حزيران/يونيه ٢٠١٢ ونيسان/أبريل ٢٠١٣. ورغم أن الحكومتين أعربتا عن ارتياحهما لتحسن الحالة الأمنية، فقد أقرتا باستمرار هشاشة الوضع في المناطق الحدودية. واتفق الطرفان على عقد اجتماعات عبر الحدود وتبادل المعلومات فيما بين المؤسسات الأمنية التابعة لكلا البلدين، كما قررا استئناف الدوريات البرية والنهرية بالاشتراك مع بعثة الأمم المتحدة في ليبريا وعملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار على طول الحدود. واتُّفق أيضا على عقد الاجتماع السادس للجنة المشتركة للتعاون الثنائي بين ليبريا وكوت ديفوار واجتماع ثان للمجلس المشترك لرؤساء وشيوخ القبائل.

٣٣ - وعملا بقرار مجلس الأمن ٢١٥٣ (٢٠١٤)، واصلت عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار التنسيق مع فريق الخبراء المعني بكوت ديفوار في أمور منها رصد الحظر المفروض على الأسلحة، كما عملت بشكل وثيق مع السلطات الجمركية الإيفوارية.

خامسا - إصلاح المؤسسات الأمنية

٣٤ - استمر بذل الجهود الرامية إلى التعجيل بتنفيذ الاستراتيجية الوطنية لإصلاح قطاع الأمن التي اعتمدت في أيلول/سبتمبر ٢٠١٢، مع التركيز على اللامركزية والملكية الوطنية. ومع ذلك، لا تزال هناك تحديات في مجال بناء القدرات التشغيلية لأجهزة الأمن الوطني. وما زالت القوات الجمهورية لكوت ديفوار تعتريها فجوات مؤسسية من حيث التدريب

والانضباط وتدني مستوى ثقة الجمهور. أما جهازا الشرطة والدرك، ومع أنهما منتشران في جميع أنحاء البلد، فما زالا يعانيان من أوجه قصور عملياتية تعرقل تنفيذ مهام إنفاذ القانون وغيرها من المسؤوليات الأساسية، ومن نقص المعدات المشار إليه في الفقرة ٢٥. وفي أعقاب احتجاجات عناصر من القوات الجمهورية لكوت ديفوار في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٤، بذلت الحكومة جهودا لمعالجة التظلمات التي لم يُبت فيها بعدُ، ولبناء الثكنات ودفع المرتبات بأثر رجعي. وفي ١٤ كانون الثاني/يناير، أعلنت الحكومة أنه لا يخوَّل لضباط الصف شغل مناصب قيادية في القوات الجمهورية لكوت ديفوار دون حيازة شهادة عسكرية تثبت خضوعهم لتدريب في مجال تقديم الخدمات المحددة وللتدريب القتالي، وهو تدبير يرمي إلى تحسين الكفاءة المهنية في صفوف قوات الدفاع.

٣٥ - وأدى التزام الحكومة بإعادة تنظيم الجيش إلى سنِّ تشريع في ٩ آذار/مارس بشأن تنظيم الدفاع الوطني والقوات المسلحة الإيفوارية، الأمر الذي من شأنه أن يزيد الجدارة المهنية للقوات الجمهورية لكوت ديفوار من خلال تحديد معايير واضحة للترقية والاستحقاقات الاجتماعية والتقاعد. وقدمت عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار الدعم التقني إلى أعضاء لجنة الدفاع والأمن التابعة للجمعية الوطنية، ولا سيما فيما يتعلق بالرقابة الديمقراطية. ومن شأن مشروع القانون الجديد المتعلق بالدفاع، الذي يحلُّ محل قانون سابق يعود إلى عام ١٩٦١، أن يعزز فعالية قطاع الدفاع وإدارة شؤونه من خلال مواءمة شروط التعبئة العامة، والتسليم بالدور الرئيسي لمجلس الأمن الوطني في مسائل الدفاع، وإنشاء لجنة تنسيق للدفاع، وتنظيم شروط التدخل العسكري في عمليات إنفاذ القانون والإنقاذ.

٣٦ - وفي شباط/فبراير، وافقت الحكومة، بدعمٍ من عملية الأمم المتحدة، على خطة تدريب وطنية للدرك في الفترة بين عامي ٢٠١٥ و ٢٠١٩. وواصلت الحكومة أيضا جهودها الرامية إلى تحسين التوازن بين الجنسين في قوات الدرك، بما في ذلك التحاق النساء بمعهد تدريب قوات الدرك. وقدم صندوق بناء السلام الدعم إلى مشروع للبنية التحتية من شأنه أن يوفر أماكن إقامة ملائمة للمجنَّدات.

٣٧ - وفي كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤، أنشأ مجلس الأمن الوطني، بدعمٍ من عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار، لجانا أمنية في منطقتي إندينيي ومي تتألف من ممثلي المجتمع المدني، والمؤسسات الأمنية الوطنية، وممثلي الحكم المحلي، وهي مكلفة بتنفيذ إصلاح القطاع الأمني على الصعيد المحلي. وبُذلت جهودٌ أيضا لوضع آلية فرز للشرطة والدرك. وقُدِّمت المشاريع السريعة الأثر الدعم إلى مركز للشرطة في تيبيسو، وإلى ألوية الدرك في أبينغورو، وديفو، وفريسكو، وغيتري، ولاكوتا، وساتاما - سوكورو.

٣٨ - وفي إطار مشروع مبادرة سواحل غرب أفريقيا، عملت عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار، ومكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، والشركاء الوطنيون على تفعيل وحدة مكافحة الجريمة عبر الوطنية المنشأة حديثا.

سادسا - نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج

٣٩ - أعلنت الهيئة الوطنية المعنية بنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج أن عدد المقاتلين السابقين الذين نُزع سلاحهم وسُرِّحوا وتلقوا الدعم في إطار إعادة الاستيعاب بلغ في ١ أيار/مايو ٥٠ ١٢١ مقاتلا سابقا، من بينهم ٣ ٧٨٠ امرأة. وسيكمل هذه العملية عدد مجموعه بعد التنقيح ٦٤ ٠٠٠ مقاتل سابق بحلول ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٥. ومن أجل الوفاء بهذا الموعد النهائي، كانت هناك زيادة إجمالية كبيرة في تسجيل المقاتلين السابقين في عملية نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج. ومع ذلك، ظلَّ التأثير المتواصل لقادة المناطق السابقين يمثل تحديا مستمرا، بما في ذلك لعملية نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج، على النحو المشار إليه في تقرير فريق الخبراء المعني بكوت ديفوار المؤرخ ١٣ نيسان/أبريل ٢٠١٥ (S/2015/252).

٤٠ - وفي الفترة بين ١ كانون الأول/ديسمبر و ١ أيار/مايو، أجرت الهيئة ١٣٦ عملية لنزع السلاح والتسريح، بدعم من عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار ودائرة الأمم المتحدة للإجراءات المتعلقة بالألغام، حيث دمَّرت هذه الأخيرة ٤٧٤ قطعة سلاح. وخلال تلك الفترة، سلّم ٤ ٣٧٤ من المقاتلين السابقين، من بينهم ٣٩٨ امرأة، ما يفوق ٣٧٧ قطعة سلاح و ١٣٨ ٣٤٩ طلقة من ذخائر الأسلحة الصغيرة و ١ ٨١٤ قطعة من الذخائر المتفجرة. وكان معظم المشاركين من المرتبطين بالقوات الجمهورية لكوت ديفوار أو من العناصر السابقة في القوات الجديدة.

٤١ - وقد أعيد إدماج ما مجموعه ٤٥ ٦٨٥ مقاتلا سابقا، في حين كان ١١ ٥٤١ مقاتلا سابقا يشاركون في برامج إعادة الاستيعاب في ١ أيار/مايو. وقامت عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار بدعم الحكومة في جهود إعادة الاستيعاب من خلال إنجاز ٧٩ مشروعاً لإعادة الاستيعاب قائمة على المجتمعات المحلية ترمي إلى تحسين سلامة المجتمع والتماسك الاجتماعي وتعزيز برنامج جمع الأسلحة ودفع بدلات السلامة الانتقالية لما عدده ٤٤ ٥٤٢ من المقاتلين السابقين.

٤٢ - وفي محاولة للوصول إلى هدف إلحاق جميع المقاتلين السابقين في برنامج نزع السلاح والتسريح بحلول ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٥، كثفت الهيئة أنشطة التوعية التي تضطلع بها. وفي الوقت نفسه، قدمت عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار ودائرة الأمم المتحدة

للإجراءات المتعلقة بالألغام الدعم لتنفيذ ١٠ برامج للحد من العنف الأهلي في غرب البلد لفائدة ١ ٦٦٠ شخصا، من بينهم ٥٢٠ امرأة. ووردت تقارير عن زيادة وجود المقاتلين السابقين في غرب كوت ديفوار، وكذلك في بواكي، حيث لا تزال المشاركة في عمليات نزع السلاح والتسريح منخفضة. وواصلت عملية الأمم المتحدة أيضا العمل مع الهيئة على وضع نهجها لأنشطة إعادة الاستيعاب بعد حزيران/يونيه ٢٠١٥.

٤٣ - ونفذت اللجنة الوطنية المعنية بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة، بدعم من دائرة الأمم المتحدة للإجراءات المتعلقة بالألغام، سبع عمليات لجمع الأسلحة في إطار نزع سلاح السكان المدنيين، وجمعت ٢٧٢ قطعة سلاح و ٥١٤ طلقة من ذخائر الأسلحة الصغيرة. وفي ١ أيار/مايو، أشارت الإحصاءات الحكومية إلى جمع ما مجموعه ٢٩ ٠٧١ قطعة سلاح، بما في ذلك ٨ ٨٦٤ قنبلة يدوية، و ٢ ٨٧٢ قطعة من الذخائر المتفجرة، و ١ ٥٨٥ ٥٠٧ طلقات ذخيرة. وفي كانون الثاني/يناير، تم رسميا تسليم ١٨ طنا من الأسلحة المدمَّرة إلى مصنع صهر لتحويلها إلى مواد بناء عامة. وقدمت دائرة الأمم المتحدة للإجراءات المتعلقة بالألغام المساعدة إلى الحكومة في بناء خمس مواقع تخزين للأسلحة والذخائر أو إصلاحها، وتدمير ٥١ قطعة من الذخائر غير المنفجرة. وبالإضافة إلى ذلك، نظمت الدائرة تدريبا على إدارة الأسلحة والذخائر لفائدة ٢٢ من أفراد الشرطة والدرك والجيش. ونشرت اللجنة مبادئ توجيهية متعلقة بإجراءات الأمن المادي وإدارة المخزونات من الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة وذخائرها، إضافة إلى وحدات تدريبية مُوحَّدة، على أساس البروتوكولات الدولية، بدعم من الأمم المتحدة.

سابعا - حقوق الإنسان

٤٤ - اتسمت حالة حقوق الإنسان بالتبليغ عن اعتقالات تعسفية وعن احتجاز غير قانوني وسوء المعاملة وكسب للمال بالعنف والخروج على القانون والابتزاز والعنف الجنسي والجنساني ضد النساء والأطفال. وفي الفترة بين ١ كانون الأول/ديسمبر و ١ أيار/مايو، وردت تقارير تشير إلى أن عناصر من القوات الجمهورية لكوت ديفوار والدرك والشرطة وغيرهم من أعوان الدولة شاركوا في عملية قتل خارج نطاق القضاء، وحالات تعذيب وسوء معاملة ضد ٣٥ شخصا، وحالات اعتقال تعسفي واحتجاز غير قانوني بحق ٤٦ شخصا. وما زال انخفاض معدل الإجراءات القضائية أو التأديبية ضد الجناة المزعومين مدعاةً للقلق.

٤٥ - وفي ٢٤ آذار/مارس، قدّم محمد عياط، الخبير المستقل الجديد المعني بحالة حقوق الإنسان في كوت ديفوار، تقريرا إلى مجلس حقوق الإنسان أكد فيه أنه، على الرغم

من التقدم الذي أحرزته الحكومة الإيفوارية فيما يتعلق بحماية حقوق الإنسان، يتعين بذل المزيد من الجهود لكفالة مقاضاة جميع الأشخاص المسؤولين عن انتهاكات حقوق الإنسان بصرف النظر عن انتمائهم السياسي. وفي آذار/مارس أيضا، استعرضت اللجنة المعنية بحقوق الإنسان امتثال كوت ديفوار لالتزاماتها بموجب العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، ونشرت اللجنة ملاحظاتها الختامية في ٣١ آذار/مارس. وقدمت اللجنة توصيات بشأن ولاية اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان واستقلاليتها، وأوصت بنشر تقرير لجنة الحوار والحقيقة والمصالحة ليطلع عليه الجمهور العام.

٤٦ - ولا يزال المحتجزون لفترات مطولة قبل المحاكمة يواجهون ظروفا صعبة، مما دفع ١٥٠ من الأشخاص المحتجزين في السجن المدني المركزي في أبيدجان في سياق الأزمة التي أعقبت الانتخابات إلى بدء إضراب عن الطعام في ١ كانون الأول/ديسمبر، كما ذكرتُ في تقريري الأخير. وقد انتهى الإضراب عن الطعام في ٢٥ كانون الأول/ديسمبر، بعد تدخل ممثلتي الخاصة.

٤٧ - وفي ٨ نيسان/أبريل، وبدعم من عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار، أنشأت اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان في كوت ديفوار مرصدا وطنيا لرصد حقوق الإنسان خلال العملية الانتخابية. وقدمت عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار المساعدة إلى وزارة العدل وحقوق الإنسان والحريات العامة في متابعة التوصيات التي قُدمت في سياق الاستعراض الدوري الشامل، بسبلٍ منها عقد حلقة عمل في أبيدجان في ١٧ كانون الأول/ديسمبر.

حماية الأطفال

٤٨ - في الفترة بين ١ كانون الأول/ديسمبر و ١ أيار/مايو، وُثِّقت ٦٤ حالة اغتصاب ضد فتيات تتراوح أعمارهن بين سنتين و ١٦ سنة، من بينها ٨ حالات يُزعم أن أعوانا للدولة ارتكبوها. ووردت تقارير خلال الفترة نفسها عن وقوع ٢٨ فتاة ضحايا لتشويه الأعضاء التناسلية للإناث وحالتي شروع في زواج بالإكراه. وقد سجَّل عدد الحالات المبلغ عنها من جميع أنواع الانتهاكات انخفاضا بالمقارنة مع الفترة المشمولة بالتقرير السابق.

٤٩ - وفي ١٢ شباط/فبراير، تدخلت عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار لضمان إزالة مركز تفتيش تسيطر عليه القوات الجمهورية لكوت ديفوار عند مدخل المدرسة الابتدائية في قرية غوجيبوي، بالقرب من سان بيدرو، يضرُّ بحق الأطفال في التعليم.

العنف الجنسي

٥٠ - في الفترة بين ١ كانون الأول/ديسمبر و ١ أيار/مايو، تحققت الأمم المتحدة من ٨٠ حالة اغتصاب وانتهاكات جنسية أخرى، بينها ثماني حالات اغتصاب جماعي وحالة شروع في اغتصاب جماعي، ارتكبت ٦٤ منها ضد أطفال، ويقل عدد الحالات المبلغ عنها بالمقارنة مع الفترة المشمولة بالتقرير السابق. ولا يزال التحدي الرئيسي في مكافحة العنف الجنسي هو انخفاض معدل المقاضاة المناسبة للجناة المزعومين من جانب النظام القضائي الوطني. ومن أصل ٨٠ حالة، اعتقل ٣١ من الجناة المزعومين واحتجزوا، ولكن ١٠ منهم فقط حوكموا وأصدرت المحاكم المحلية أحكاما عليهم بتهمة ''هتك العرض'' وعقوبات بالسجن لمدة تتراوح بين ثلاثة أشهر و ١٠ سنوات. وأُطلق سراح الآخرين لعدم كفاية الأدلة، أو تنازلِ الضحايا عن الشكاوى، أو عدم حضور الضحايا جلسات المحكمة خوفا من الانتقام. ولا يزال معظم الضحايا يلجؤون إلى الآليات التقليدية لتسوية الحالات.

٥١ - وفي كانون الأول/ديسمبر، نظمت عملية الأمم المتحدة أنشطة ترمي إلى تعزيز قدرة الجهات الفاعلة في المجتمع المدني والموظفين في مراكز المساعدة القانونية الستة على المساءلة عن العنف الجنسي. وبهدف دعم تنفيذ خطة العمل التي وضعتها لجنة الخبراء الوطنيين المعنية بالعنف الجنسي المرتبط بالنزاعات، قدمت عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار المساعدة إلى اللجنة في مجال توعية القوات الجمهورية لكوت ديفوار في مناسبات الأيام المفتوحة بشأن حقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني التي عقدت في أبيدجان في الفترة من ٤ إلى ٦ كانون الأول/ديسمبر، والتي أكد خلالها رئيس الوزراء ورئيس أركان القوات الجمهورية لكوت ديفوار من جديد التزامهما بمكافحة الإفلات من العقاب على العنف الجنسي المرتبط بالنزاعات.

الشؤون الجنسانية

٥٢ - في ٢ آذار/مارس، التزم الرئيس واتارا، لدى افتتاحه المجلس الوطني للمرأة، بتعزيز حقوق المرأة وتعزيز مشاركتها في بناء الديمقراطية، تمشيا مع الجهود التي يبذلها الاتحاد الأفريقي، ووفقا لاتفاقية الأمم المتحدة للقضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة. كما أطلق الرئيس قائمة موجزة تتألف من النساء الحاصلات على المؤهلات العلمية ليصبحن أعضاء في هيئات صنع القرار، ويسهمن في التنمية الاجتماعية والاقتصادية في كوت ديفوار.

٥٣ - ونظمت عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار والمنظمات غير الحكومية في منطقة بواكي دورات تدريبية وأنشطة توعية لأكثر من ١ ٧٠٠ شخص في منطقتي غبيكي وهامبول لتعزيز مشاركة النساء والشباب في الانتخابات.

فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز

٥٤ - في الفترة بين ١ كانون الأول/ديسمبر و ١ أيار/مايو، قامت عملية الأمم المتحدة بتوعية ٧ ٣١٧ شخصا بشأن الوقاية من فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، وقدمت الاستشارة والفحص الطوعيين لما عدده ١ ١٥٨ شخصا، من بينهم ٦٥٦ مقاتلا سابقا. وقُدمت التوعية بشأن فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز والعنف الجنسي إلى ١ ٩٣٥ شخصا إضافيا، بما في ذلك العائدون وأفراد المجتمع المحلي. وفي ١٨ كانون الأول/ديسمبر، ترأس الرئيس الدورة الخامسة للمجلس الوطني لمكافحة فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز في أبيدجان، وأشار فيها إلى أن معدل انتشار فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز في كوت ديفوار قد انخفض من ٣,٧ في المائة في عام ٢٠١٢ إلى ٢,٧ في المائة في عام ٢٠١٤.

ثامنا - وسائل الإعلام

٥٥ - لا تزال بعض وسائل الإعلام تنشر المعلومات التحريضية وخطابات الكراهية. وكثفت عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار الجهود الرامية إلى تعزيز الكفاءة المهنية، والأخلاقيات في وسائل الإعلام، والصحافة المسؤولة، وذلك بهدف تهيئة بيئة تفضي إلى إجراء انتخابات سلمية. وفي ٢٦ شباط/فبراير، أطلقت عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار، بالتعاون مع وزير التعليم العالي، حملة توعية في جامعة فيليكس هوفوييه - بوانيي في أبيدجان، جرى توسيع نطاقها لاحقا لكي تشمل ست جامعات أخرى ومدرستين ثانويتين. وواصلت برامج المحطة الإذاعية لعملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار (ONUCI-FM) تشجيع الحوار السياسي والمصالحة الوطنية.

تاسعا - الحالة الاقتصادية

٥٦ - يُتوقع أن يواصل اقتصاد كوت ديفوار منحاه التصاعدي، بمعدل نمو يبلغ ٩,١ في المائة في عام ٢٠١٤، مقابل ٨,١ في المائة في عام ٢٠١٣. ويعود الفضل في النمو إلى قطاعي الصناعات التحويلية والخدمات، فضلا عن الزيادات في الاستهلاك الوطني وفي أسعار الأسهم. وتحسنت الحسابات الخارجية أيضا، فضلا عن الميزان التجاري، بنسبة تزيد على ٢,٤ في المائة. وارتفع الاستثمار المباشر الأجنبي، حيث بلغ ما قيمته ٧٣٠ مليون دولار في عام ٢٠١٤. كما تجلت الثقة الدولية من خلال بلوغ العتبة التي حددتها مؤسسة التصدي لتحديات الألفية، وهي وكالة المعونة الأجنبية التابعة للولايات المتحدة. واستمر أيضا مستوى الدين الخارجي في التحسن، حيث ظلَّ دون عتبة نسبة التقارب المعمول بها في الاتحاد الاقتصادي والنقدي لغرب أفريقيا، فضلا عن سيناريو القدرة على تحمل الديون

الذي وضعه صندوق النقد الدولي والبنك الدولي. ونجم توفير فرص للعمل عن قطاعي الزراعة والخدمات اللذين أوجدا ما مجموعه نحو ١١٠ آلاف فرصة عمل في عام ٢٠١٤.

٥٧ - وسجلت كوت ديفوار أداء قويا في تنفيذ برامج صندوق النقد الدولي الذي أجرى استعراضا في الفترة بين ١٨ آذار/مارس و ٢ نيسان/أبريل للبرنامج الاقتصادي والمالي الذي ينفذه البلد مدعوما بترتيب في إطار التسهيل الائتماني الممدد. وفي شباط/فبراير، أصدرت كوت ديفوار سندات باليورو قيمتها ١ بليون دولار بمردود يبلغ ٦,٦٢٥ في المائة، فاق الطلب الشديد عليها كمية تلك السندات بأربع مرات. ويُعَد البلد ثاني أكبر مُصدِر للسندات بين بلدان أفريقيا الواقعة جنوب الصحراء الكبرى، حيث يبلغ إجمالي حجمها ٤,٢٥ بليون دولار.

٥٨ - وعُقد مؤتمر دولي بشأن نهوض أفريقيا في أبيدجان في الفترة من ١٨ إلى ٢٠ آذار/مارس برئاسة الرئيس واتارا، ونظم بالاشتراك مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وفي شراكة وثيقة مع مصرف التنمية الأفريقي والبنك الدولي، وكان الهدف منه تعزيز تبادل الخبرات. وشمل إعلان أبيدجان المعتمد في ٢٠ آذار/مارس مجالات ذات أولوية، ويجري إعداد الخطط اللازمة لإنشاء آلية للمتابعة ولجنة رفيعة المستوى.

عاشرا - الحالة الإنسانية

٥٩ - في ٣١ آذار/مارس، كانت مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين قد سجلت ١٢١ ٣٨ لاجئا إيفواريا في ليبريا، في حين لم يزل ٤٣٣ ١٩ لاجئا في بلدان أخرى في غرب أفريقيا. وطوال الفترة قيد الاستعراض، عُلّقت عملية تيسير الإعادة الطوعية للاجئين الإيفواريين في غينيا إلى الوطن بطلب من كوت ديفوار كإجراء وقائي من انتشار فيروس إيبولا. وفي ١٢ آذار/مارس، أوصت اللجنة الثلاثية المؤلفة من حكومتي كوت ديفوار وليبريا، فضلا عن مفوضية شؤون اللاجئين، باستئناف أنشطة الإعادة إلى الوطن.

٦٠ - ولا يزال ما يُقدَّر بنحو ٣٠٠ ألف مدني مشرَّدين داخل كوت ديفوار حتى ١ أيار/مايو. وأدّت الهجمات المسلحة الوارد وصفها في الفقرات من ٢٦ إلى ٢٨ إلى تشريد نحو ٣ آلاف شخص، معظمهم من النساء والأطفال، في حين أسفرت المنازعات على الأراضي في مناطق باس ساساندرا، وكافالي، ومناطق الجبال عن تشريد نحو ١٥٠ شخصا. وزوّدت الجهات الإنسانية الفاعلة أولئك المشرَّدين بالمياه والرعاية الصحية والصرف الصحي والأغذية والمواد غير الغذائية لاستكمال المساعدة المقدمة من السلطات الوطنية.

٦١ - ووضعت الصيغة النهائية لاستراتيجية وخطة عمل تقودهما الحكومة في مجال العمل الإنساني للفترة ٢٠١٤/٢٠١٥ تتناول الاحتياجات الإنسانية المتبقية في البلد. ولم يؤمن سوى ١٩,٧ مليون دولار من المبلغ البالغة قيمته ٣٧,٥ مليون دولار اللازم لتغطية الاحتياجات في عام ٢٠١٤؛ ويلزم تأمين مبلغ آخر قيمته ٥٣,٤ مليون دولار لتنفيذ البرامج الإنسانية وبرامج الإنعاش المبكر في عام ٢٠١٥.

٦٢ - وفي الفترة من ٢٣ إلى ٢٥ شباط/فبراير، عقدت مفوضية شؤون اللاجئين والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا مؤتمرا إقليميا على المستوى الوزاري بشأن حالات انعدام الجنسية في أبيدجان، حضره الرئيس واتارا ومفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين. وفي بيان ختامي وقعت عليه جميع الدول الأعضاء في الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا البالغ عددها ١٥ دولة، أعربت تلك الدول عن التزامها بمعالجة المسألة في المنطقة في غضون ١٠ سنوات. ويعيش في كوت ديفوار ما يقدر بنحو ٧٥٠ ألف شخص من عديمي الجنسية.

حادي عشر - نشر عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار

العنصر العسكري

٦٣ - في ١ أيار/مايو، بلغ قوام العنصر العسكري لعملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار ٥ ٦٤٤ فردا، من بينهم ٥ ٣٧٥ فردا من أفراد القوات (بما في ذلك ٥ كتائب مشاة، ووحدة تدخل سريع، وعناصر تمكين) و ٩٢ ضابطا من ضباط الأركان و ١٧٧ مراقبا عسكريا، من أصل القوام المأذون البالغ ٧ ١٣٧ فردا. وتمثل النساء نسبة تقارب ١,٥ في المائة من قوام القوة. وينتشر ما يزيد على نصف عدد أفراد قوة عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار في غرب البلد.

٦٤ - وعملا بالقرار ٢١٦٢ (٢٠١٤) القاضي بتخفيض القوام المأذون به إلى ٥ ٤٣٧ فردا عسكريا بحلول ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٥، قامت عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار بسحب ما مجموعه ١ ٩٨٧ فردا من أفراد الوحدات بحلول ١ أيار/مايو، بما في ذلك وحدات المشاة (١ ٢٨٠ فردا) والهندسة (٢٧٣ فردا) والنقل (٣٠٠ فرد) ووحدة للطائرات الخفيفة المخصصة للخدمات (١٠٤ أفراد) والإشارة (٣٠ فردا). ومن المقرر إعادة ٢٥٦ أفراد آخرين من أفراد الوحدات إلى أوطانهم في حزيران/يونيه. وزيد قوام القوة أيضا بما عدده ٥٤٣ من الأفراد الجدد، من ضمنهم ١٩٥ من الأفراد اللازمين لتحويل القوة الاحتياطية إلى قوة للتدخل السريع المشار إليها بتفصيل في الفقرة ٦٥، و ٨٥ فردا لاستحداث وحدة متوسطة لطائرات الخدمات، وقوة عمل عسكرية قوامها ٢٦٣ فردا

للمنطقة الشرقية. وفي الوقت نفسه، واصلت قوة عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار عملية إعادة تشكيل نفسها، بهدف تعزيز قدرتها على التنقل والتركيز على المناطق الشديدة الخطورة، مع تقليص وجودها في شرق البلد والتحول إلى اتخاذ وضع أكثر استباقية في عملياتها بهدف تنفيذ مهمة حماية المدنيين الموكلة إليها في حدود مناطق انتشارها وقدراتها. ومنذ تقريري الأخير، أجرت القوة ١٦٥ عملية تدريبية تركّز على الردع الفعال، وحماية الأثر العسكري، وتعزيز الرد السريع. ولا يوصى بإجراء مزيد من التخفيض للعنصر العسكري لعملية الأمم المتحدة إلا ما بعد انتهاء الفترة الانتخابية.

قوة الرد السريع الإقليمية

٦٥ - وتوجد قوة الرد السريع التي يبلغ قوامها ٦٥٠ فردا وأذن به مجلس الأمن في القرار ٢١٦٢ (٢٠١٤)، في حالة جهوزية تامة لتنفيذ ولاية عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار، مع قدرتها في الوقت نفسه على القيام مؤقتا بتعزيز بعثة الأمم المتحدة في ليبريا في حال حدوث تدهور خطير للحالة الأمنية في ليبريا. وفي ٢٤ نيسان/ أبريل، تمّ بنجاح إقرار واختبار مفهوم قوة الرد السريع وآلياتها. وسيستمر تطوير الاستعداد التعبوي بمزيد من التدريب والتعاون والإعداد.

القوات الفرنسية

٦٦ - أعلنت القوات الفرنسية البالغ قوامها ٤٥٠ فردا، والمسمّاة (عملية ليكورن)، انتهاء عمليتها التي استمرت ١٢ سنة في كوت ديفوار في ٢١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٥. وفي الوقت نفسه، أُنشئت القوات الفرنسية في كوت ديفوار التي تضم نحو ٥٨٠ فردا، وكُلفت بولاية رئيسية تتمثل في تنفيذ التعاون العسكري الثنائي في إطار اتفاق الشراكة الدفاعي الذي أُبرم بين كوت ديفوار وفرنسا في عام ٢٠١٢. وقد مدَّد مجلس الأمن، بموجب قراره ٢١٦٢ (٢٠١٤)، الإذن الممنوح للقوات الفرنسية بتقديم الدعم لعملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار إلى غاية ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٥، وذلك في حدود انتشار القوة وقدراتها. ولا يزال هذا الدعم المقدم إلى عملية الأمم المتحدة ضروريا، ولا سيما خلال الفترة الانتخابية، وينبغي بالتالي إسباغ الصفة الرسمية عليه بموجب مذكرة تفاهم جديدة. والتعاون قائم بالفعل فيما يتعلق بمساعدة القوات الجمهورية لكوت ديفوار في وضع خططها الأمنية الخاصة بالانتخابات، ويتَواصل عقد اجتماعات ثلاثية تضم القوات الجمهورية لكوت ديفوار وعملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار والقوات الفرنسية مرتين في الشهر.

عنصر الشرطة

٦٧ - في ١ أيار/مايو، بلغ قوام عنصر شرطة عملية الأمم المتحدة ٤٩٤ ١ فردا من أصل قوة مأذون بها قوامها ٥٠٠ ١ فرد، بما في ذلك ٤٩٥ من أفراد الشرطة و ٦ من وحدات الشرطة المشكلة المنتشرة في أبيدجان (اثنتان) وبواكي ودالوا وغيغلو وكورهوغو. وتمثل النساء ما نسبته ١٠ في المائة من أفراد عنصر الشرطة.

٦٨ - وأُدخلت تعديلات على مجالات المسؤولية المنوطة بوحدات الشرطة المشكلة التابعة لعملية الأمم المتحدة من أجل رفع قدرتها على تنفيذ عملياتها وإكسابها المزيد من مرونة الحركة. وستواصل هذه الوحدات تقديم الدعم لقوات الأمن الوطنية والمساعدة على تخفيف آثار الفراغ الأمني في المناطق التي تخليها قوة عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار، مع التركيز على حفظ النظام العام، ومكافحة الشغب، والدعم التعبوي. وتقدم شرطة الأمم المتحدة أيضا الدعم والمشورة إلى قوات إنفاذ القانون وقوات الأمن الوطنية بسبلٍ منها تسيير دوريات مشتركة مع أفراد تلك القوات وتوجيههم وتدريبهم، وتنظيم أنشطة مشتركة في مخافر الشرطة ومراكز ألوية الدرك بمختلف أنحاء البلد، وستركّز بشكل خاص على دعم وضع الخطة الأمنية الوطنية للانتخابات وتنفيذها. ولا يوصى بإجراء مزيد من التخفيض لعنصر شرطة عملية الأمم المتحدة إلا بعد انتهاء الفترة الانتخابية.

السلوك والانضباط

٦٩ - واصلت العملية بذل جهودها لمنع الاستغلال والاعتداء الجنسيين وغيرهما من أشكال سوء السلوك، ضمانا للالتزام التام بسياسة عدم التهاون إطلاقا مع هذه الجرائم. ولم تُسجَّل خلال الفترة قيد الاستعراض أي ادّعاءات بارتكاب سوء سلوك جنسي من جانب أي من الموظفين النظاميين أو المدنيين الوطنيين التابعين لعملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار.

حماية المدنيين

٧٠ - تمشيا مع تنفيذ استراتيجية الأمم المتحدة لحماية المدنيين، أُجريَ تقييم لمواطن الخطر على المدنيين ومكامن الضعف لديهم من أجل تحديد البؤر الساخنة، ستسترشد بنتائجه جميع كيانات الأمم المتحدة العاملة في كوت ديفوار في بناء قدراتها على حماية المدنيين خلال الفترة الانتخابية. وخلال الفترة قيد الاستعراض، خضع ٥٠ موظفا من موظفي الأمم المتحدة للتدريب على حماية المدنيين. ووفّرت عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار أيضا التدريب لـ ٦٤ فردا من أفراد قوات الأمن الوطنية وقوات الدفاع الوطني على مهام حماية المدنيين.

ثاني عشر - سلامة موظفي الأمم المتحدة وأمنهم

٧١ - شكّل النشاط الإجرامي وحوادث المرور أشد المخاطر التي تهدد سلامة موظفي الأمم المتحدة وأمنهم. ففي الفترة بين ١ كانون الأول/ديسمبر و ١ أيار/مايو، قُتل موظف واحد من موظفي الأمم المتحدة، ووقع آخر ضحية عملية سطو مسلح، فيما وقع اثنان ضحية لعملية اقتحام لمركبات. ولقي تسعة أفراد عسكريين في عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار حتفهم في حوادث سير منفصلة في ٢٧ كانون الثاني/يناير و ٣ شباط/فبراير. وفي ٨ آذار/مارس، عُثر في بواكي على جثة موظف وطني يعمل في عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار، وقد أردي قتيلا بالرصاص؛ وتقوم الشرطة الوطنية حاليا، بدعم من عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار، بالتحقيق في تلك القضية. وإضافة إلى ذلك، فقد توفي أحد الأفراد العسكريين لأسباب طبيعية في ٢ آذار/مارس، كما توفي فردان من أفراد الشرطة، في ٨ آذار/مارس و ٢٠ نيسان/أبريل، على التوالي.

ثالث عشر - الآثار المالية

٧٢ - قُدمت الميزانية المقترحة التي أعددتُها للإنفاق على عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار للفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠١٥ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٦ والبالغة ٤١٨,٢ مليون دولار إلى الجمعية العامة لكي تنظر فيها وتوافق عليها خلال الجزء الثاني من دورتها التاسعة والستين المستأنفة. وإذا ما قرر مجلس الأمن تمديد ولاية العملية إلى ما بعد ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٥، ستقتصر تكلفة الإنفاق عليها على المبالغ التي وافقت عليها الجمعية العامة للفترة المالية ٢٠١٥/٢٠١٦.

٧٣ - وحتى ٢٢ نيسان/أبريل ٢٠١٥، بلغت الأنصبة المقررة غير المسدَّدة لحساب العملية الخاص ١٢٦,٧ مليون دولار. وبلغ مجموع الأنصبة المقررة غير المسدَّدة لجميع عمليات حفظ السلام حتى ذلك التاريخ ٢ ١٦٠,٣ مليون دولار.

٧٤ - وقد سُدِّدت للحكومات المساهمة التكاليف المتعلقة بالقوات وبوحدات الشرطة المشكّلة والتكاليف المتعلقة بالمعدات المملوكة للوحدات عن الفترة الممتدة حتى كانون الثاني/يناير ٢٠١٥ والفترة الممتدة حتى كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤، على التوالي، وفقا لجدول السداد الفصلي.

رابع عشر – ملاحظات

٧٥ – في تشرين الأول/أكتوبر، سيتوجه شعب كوت ديفوار إلى صناديق الاقتراع لاختيار رئيسه المقبل. وسيشكّل نجاح تلك الانتخابات والتنصيب السلمي لرئيس الدولة المقبل المنتخب ديمقراطيا معلما حاسما في توطيد الإنجازات التي حققها البلد، بما في ذلك ما تحقق فيما يتعلق بالمصالحة الوطنية والتنمية الاقتصادية، منذ الأزمة العنيفة التي أعقبت انتخابات عام ٢٠١٠/٢٠١١. ولا بدّ من أن تواصل جميع الجهات السياسية الفاعلة وقواعدها الشعبية المشاركة في العملية الديمقراطية مشاركة بناءة من أجل ضمان أن تكون الانتخابات المقرر إجراؤها في تشرين الأول/أكتوبر انتخابات حرة ونزيهة وشفافة وسلمية، وأن تكون شاملة للجميع أيضا.

٧٦ – ولهذا، يثلج صدري أن الحكومة ما زالت تعتزم، بقيادة الرئيس واتارا، المضي قدماً في عمليتي الحوار السياسي والمصالحة الوطنية الأساسيتين مع التعهد أيضاً بتقديم مبادرات توفيقية للمعارضة السياسية. وينبغي مواصلة هذه الجهود وتكثيفها مع اقتراب موعد الانتخابات وازدياد الرهانات السياسية. والمهمة التي وضعتها الحكومة نصب عينها، أي تسوية هذه المسائل قبل الانتخابات، هي مهمة بالغة الأهمية. غير أن تعزيز المكاسب التي تتحقق بشق الأنفس وضمان مشاركة المجتمع بأسره في الاستحقاقات هما أمران يتطلبان مضاعفة جهود جميع الجهات السياسية الفاعلة بهدف التغلب على الانقسامات السياسية والاجتماعية المتبقية، مع القيام أيضاً بإرسال الرسائل ذاتها إلى دوائرها الخاصة بها.

٧٧ – وفي الأشهر المقبلة، يتعين على جميع الجهات السياسية الفاعلة أن تغتنم الفرصة للنهوض بعملية حوار مفيد وبناء من شأنها أن تيسر إجراء عملية انتخابية سلمية مفتوحة للجميع. وإرساء ديمقراطية قوية يتطلب وجود معارضة نشطة ومشاركة تحترم حقوقها، بما في ذلك الحق في التجمع. ولذلك، أشيد بقرار الحكومة توسيع قاعدة المشاركة في الانتخابات المقبلة، بما في ذلك في القرار الذي يقضي بتوفير التمويل للأحزاب السياسية. وأرحب أيضاً بالتقدم المحرز نحو إنجاز الإطار القانوني للانتخابات، بما في ذلك تعديل قانون الانتخابات. غير أنه ما زال يتعين القيام بالمزيد، بما في ذلك ما يتعلق بضمان تكافؤ فرص استفادة جميع الجهات السياسية الفاعلة من وسائط الإعلام التابعة للدولة، وأود أن أحث الحكومة على بذل قصارى جهدها لزيادة فرص استفادة المعارضة منها. وفي الوقت نفسه، ما زلت أشعر بقلق إزاء الارتفاع الواضح في عدد الرسائل المهيجة للمشاعر في وسائط الإعلام، وأناشد جميع الجهات السياسية الفاعلة الامتناع عن اللجوء إلى الخطاب التحريضي الذي من شأنه أن يقوض المصالحة الوطنية والتماسك الاجتماعي على المستوى الوطني.

٧٨ - وستدعم الأمم المتحدة السلطات والمؤسسات الإيفوارية في استعداداتها للعملية الانتخابية، وذلك عبر سبل منها المساعي الحميدة المستمرة التي تبذلها ممثلتي الخاصة. وأطلب أيضاً إلى مجلس الأمن أن يوافق على توسيع نطاق ولاية المساعدة الانتخابية المناطة بعملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار لتشمل مهاماً إضافية، في حدود الموارد المتاحة، وعلى النحو المفصل في تقريري الصادر في ١٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤ (S/2014/892). وفي غضون ذلك، ستواصل أسرة الأمم المتحدة دعم الجهات الإيفوارية صاحبة المصلحة في إيجاد بيئة ملائمة لإجراء عملية انتخابية سلمية عبر سبل منها المساعدة في تيسير الحوار والعمل مع وكالات الأمن القومي على تهيئة الظروف الأمنية اللازمة.

٧٩ - وتثير الهجمات المسلحة على المجتمعات المحلية في غرب البلد قلقا بالغا، إذ تسلط الضوء على التحديات المستمرة والمرتبطة بالأراضي والتراعات الطائفية، وفي بعض الحالات، على العداء للقوات الجمهورية لكوت ديفوار. ولهذه الهجمات عواقب مدمرة على المدنيين. ولذلك، لا بد من أن تضطلع السلطات الوطنية بدور رائد في الحد من خطر هذه الهجمات، وذلك لأغراض منها التخفيف من احتمال زعزعة الاستقرار في أماكن محددة أثناء الفترة الانتخابية.

٨٠ - ومن شأن ضمان عدم عكس مسار التقدم في مجالات رئيسية تشمل المصالحة الوطنية، وإصلاح قطاع الأمن، ونزع السلاح، وتطبيق لا مركزية الإدارة ومكافحة الفساد، وهي مجالات تكون في أحيان كثيرة مترابطة، أن يساعد في بناء ثقة السكان في مستقبل الدولة ومؤسساتها. وسيسهم ذلك بدوره في تهيئة مناخ سياسي مواتٍ لإجراء انتخابات شفافة وسلمية وذات مصداقية، وفي استمرار السلام بعد ذلك.

٨١ - وقد بذلت كوت ديفوار جهوداً ترمي إلى محاكمة بعض الأشخاص الذي زعم بأنهم ارتكبوا جرائم ضد الدولة إبان الأزمة التي أعقبت الانتخابات. إلا أنه ما زال هناك قلق بالغ إزاء مفهوم ”عدالة المنتصر“، لأن التركيز اقتصر حتى الآن على أفراد النظام السابق وأعوانه، ولأنه لم تكن هناك حتى الآن أية مساءلة عن الانتهاكات المزعومة لحقوق الإنسان ولأحكام القانون الإنساني الدولي. وسيتطلب تحقيق المصالحة حقاً بين السكان بذل المزيد من الجهود لإثبات المبدأ الأساسي المتمثل في المساواة أمام القانون. ولذلك، لا بد من المضي قدما في التحقيقات والملاحقات القضائية بحق جميع الذين زُعم أنهم ارتكبوا انتهاكات حقوق الإنسان، بصرف النظر عن مركزهم أو انتمائهم السياسي.

٨٢ - وما زلت أشعر ببالغ القلق إزاء حالات الإبطاء في إجراء التحقيقات المتعلقة بقضايا هامة مثل مقتل سبعة من حفظة السلام التابعين للأمم المتحدة في حزيران/يونيه ٢٠١٢، والهجوم الذي استهدف مخيم ناهيبلي للمشردين داخليا في تموز/يوليه ٢٠١٢. وأحثُّ

الحكومة على مواصلة الالتزام بضمان تحقيق عدالة تقوم على المساواة والنزاهة، وكفالة تقديم مرتكبي الجرائم الخطيرة إلى العدالة.

٨٣ - وأثني على لجنة الحوار والحقيقة والمصالحة لتقديمها مجموعة من التوصيات التي يمكن أن تساعد في الدفع قدما بعملية المصالحة الوطنية، بما في ذلك دفع تعويضات للضحايا. ومن المهم إنشاء آليات وبرامج فعالة بموارد كافية لتنفيذ تلك التوصيات. وبالتالي، أرحب بالتزام الرئيس واتارا في هذا الصدد، وكذلك بتخصيص دفعة أولى من الأموال لتغطية تعويضات جبر الضرر الذي وقع على الضحايا. وفي الوقت نفسه، أود أن أحث الحكومة على تعميم تقرير اللجنة، لأن إجراء مناقشة حرة ومفتوحة عن ماضي البلد من شأنه أن يساعد على رسم مستقبل أفضل لجميع الإيفواريين. ومن الضروري أن يضاعف كل من شعب كوت ديفوار وحكومته جهودهما الرامية إلى تحقيق المصالحة في جميع أنحاء البلد، وعلى جميع مستويات المجتمع. وفي هذا الصدد، أرحب بالجهود الرامية إلى المضي قدما بالحوار بين الطوائف، الذي يشكل أداة هامة لتعزيز التماسك الاجتماعي وتحقيق المصالحة بين الطوائف.

٨٤ - ولقد طرأ بعض التحسن المرحب به في حالة حقوق الإنسان، بما في ذلك افتتاح الآلية الوطنية الأولى الرامية إلى تعزيز التوازن بين الجنسين في جميع المؤسسات. غير أنه ما زالت هناك تحديات عديدة مطروحة قبل الانتخابات المقرر إجراؤها في تشرين الأول/أكتوبر، وما زال القلق يساورني إزاء التقارير المتعلقة بعمليات الابتزاز التي ترتكبها قوات الأمن، وأعمال العنف الجنسي والجنساني، والممارسات التقليدية الضارة مثل تشويه الأعضاء التناسلية للإناث واختطاف الأطفال وتشويههم وقتلهم. ومن الضروري أن تتخذ الحكومة وشركاؤها كافة الخطوات اللازمة لتعزيز نظام العدالة الوطني لزيادة ملاحقة المرتكبين المزعومين لانتهاكات حقوق الإنسان، مع القيام أيضاً باتخاذ تدابير ترمي إلى حماية حقوق الضحايا. وأناشد الحكومة أيضا ضمان احترام حق جميع المحتجزين في أن يُحاكموا وفق الأصول القانونية الواجبة.

٨٥ - ومع أن نظام العدالة والمؤسسات الإصلاحية يواصل تطوره، فإن هذه القطاعات ما زالت في حاجة إلى مساعدة كبيرة ترمي إلى بناء قدراتها، وإنني أحث الشركاء على تقديم تلك المساعدة، لأن هذه المهام لم تعد تندرج في إطار ولاية عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار. وللحفاظ على السلام والأمن والاستقرار، من الضروري أن تتلقى السلطات الوطنية الدعم التشغيلي الاستراتيجي والمركز الذي ينبغي أن يكمل الجهود الجارية والرامية إلى إنشاء قوات الشرطة والدرك الوطنية، وذلك في إطار نهج شامل إزاء سلسلة العدالة الجنائية.

٨٦ - والجهود التي تبذلها الحكومة لإعادة هيكلة قطاعها للدفاع والأمن وتأهيل أفراده مهنياً هي جهود تستحق الثناء. ومع ذلك، ورغم التقدم المحرز في تنفيذ البرنامج الوطني لإصلاح قطاع الأمن، لا تزال هناك تحديات تعترض بناء القدرة التشغيلية للجهات المكلفة بتوفير الأمن. ولا بد من اتخاذ خطوات عاجلة لمعالجة أوجه القصور التشغيلية للشرطة والدرك، ولا سيما قبل انتخابات شهر تشرين الأول/أكتوبر، بما في ذلك افتقارها إلى المعدات الملائمة. ولا تزال مشروعية المؤسسات الأمنية ومساءلتها أمرين بالغي الأهمية لتعزيز ثقة السكان في القطاع الأمني.

٨٧ - وإنني أرحب بالجهود الطموحة الرامية إلى الانتهاء من نزع سلاح وتسريح المجموعة الكاملة من المقاتلين السابقين بحلول حزيران/يونيه ٢٠١٥. وفي الوقت نفسه، من المهم أن تحدد الحلول المستدامة الطويلة الأجل وأن تنفذ لمعالجة الحالات المتبقية والمتعلقة بالمقاتلين السابقين الذين يتوجب إعادة استيعابهم. وستلبي عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار بالطرق الإيجابية طلب السلطات الإيفوارية توفير الدعم المستمر لإعادة استيعاب المقاتلين السابقين بعد شهر حزيران/يونيه. وفي الوقت نفسه، ينبغي أن تولي حكومة كوت ديفوار الأولوية لتنسيق عمل جميع الشركاء المعنيين وإشراكهم، بما في ذلك القطاع الخاص.

٨٨ - ومع أن إغلاق الحدود البرية وتعليق الأنشطة العابرة للحدود، بما فيها العمليات الأمنية المشتركة وأنشطة عودة اللاجئين، كان تدبيراً منطقياً هدفه منع انتشار فيروس إيبولا في كوت ديفوار، فإن هذه التدابير قد حدت من آفاق فعالية البروتوكولات عبر الحدود وشكلت أيضا خطرا يتمثل في إيجاد فراغ أمني في المناطق الحدودية. ولذلك، أرحب باستئناف الأطر الثلاثية والرباعية، وكذلك بالخطط التي تهدف إلى استئناف العودة الطوعية للاجئين الإيفواريين إلى الوطن. ومن المهم أيضا أن تتولى بلدان المنطقة زمام التعاون بقدر أكبر على المستويين الثنائي والإقليمي. وأرحب في هذا الصدد بالخطوات الهامة التي اتخذها أعضاء الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا لمعالجة حالات انعدام الجنسية، وبالمساعي الجماعية الرامية إلى تعبئة الجهود على نحو مستدام للتصدي لفيروس إيبولا.

٨٩ - وقد أُحرز تقدم على جبهات عدة في كوت ديفوار مما بعث على التفاؤل. غير أنه ما زالت هناك تحديات عديدة ماثلة. ومن الضروري للغاية أن تتخذ كافة الاحتياطات اللازمة لمنع حدوث انتكاسة في المكاسب التي تحقّقت بمشقة كبيرة. ولذلك أوصي مجلس الأمن بأن يمدد ولاية عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار لفترة سنة واحدة تنتهي في ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٦، بقوة قوامها المأذون به ٤٣٧ ٥ من الأفراد العسكريين

و ٥٠٠ ١ من أفراد الشرطة، مع القيام أيضاً بتوسيع نطاق ولاية المساعدة الانتخابية التي تضطلع بها العملية.

٩٠ - وأود أن أعرب عن تقديري لممثلتي الخاصة لكوت ديفوار السيدة عايشاتو مينداودو، على حسن قيادتها. وأعرب أيضا عن امتناني لجميع البلدان الأعضاء في الأمم المتحدة والمساهمة بأفراد عسكريين وشُرطيين، وللاتحاد الأفريقي، والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، واتحاد نهر مانو، وباقي المنظمات الإقليمية، والشركاء الثنائيين والمتعددي الأطراف، ووكالات الأمم المتحدة وصناديقها وبرامجها، والمنظمات غير الحكومية، وباقي الشركاء، لما يقدمونه من دعم لا يقدَّر بثمن إلى كوت ديفوار.

المرفق الأول

عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار: قوام العنصرين العسكري والشُرطي

(حتى ١ أيار/مايو ٢٠١٥)

البلد	العنصر العسكري				عنصر الشرطة	
	المراقبون العسكريون	ضباط الأركان	أفراد القوة	المجموع	وحدات الشرطة المشكلة	ضباط الشرطة
الاتحاد الروسي	٦			٦		
إثيوبيا	٢			٢		
الأردن	٨	١٢		٢٠	٤٩٠	١١
إسبانيا		١		١		
إكوادور	٢			٢		
أوروغواي	١			١		
أوغندا	٥	٢		٧		
أوكرانيا		٣	٣١	٣٤		١٢
إيرلندا	٢			٢		
باراغواي	١	٢		٣		
باكستان	١٢	١٥	٤٥٢	٤٧٩	١٩٠	
البرازيل	٣	٣		٦		
بنغلاديش	١٣	٩	١ ٤٣٤	١ ٤٥٦	١٨٠	
بنن	٩	٧	٣٧٠	٣٨٦		٥٤
بوركينا فاسو						٥٤
بوروندي						٦٥
بولندا	١			١		
بوليفيا (دولة – المتعددة القوميات)	٣			٣		
بيرو	٢			٢		
تركيا						٨
تشاد	٤			٤		١٠
تنزانيا	٢	٢		٤		
توغو	٧	٦	٤٦٥	٤٧٨		٥
تونس	٧	٣		١٠		٥٣
جمهورية أفريقيا الوسطى						٦
جمهورية الكونغو الديمقراطية						١٤
جمهورية كوريا	٢			٢		
جمهورية مولدوفا	٢			٢		

البلد	العنصر العسكري				عنصر الشرطة	
	المراقبون العسكريون	ضباط الأركان	أفراد القوة	المجموع	وحدات الشرطة المشكلة	ضباط الشرطة
جيبوتي						١٦
رواندا						٣٤
رومانيا	٦			٦		
زامبيا	١			١		
زمبابوي	٣			٣		
السلفادور	٣			٣		
السنغال	٧	٣	٧٢١	٧٣١		٣٣
سويسرا						١
صربيا	٦			٦		
الصين	٦			٦		
غامبيا	٣			٣		
غانا	٦	٧	١٥٠	١٦٣		٥
غواتيمالا	٥			٥		
غينيا	١			١		
فانواتو						٣
فرنسا		٥		٥		٧
كازاخستان	٢			٢		
الكاميرون						١٤
مدغشقر						٣
مصر		١	١٧٥	١٧٦		٢٥
المغرب		٣	٧١٥	٧١٨		
ملاوي	٣	٢		٥		
موريتانيا					١٣٩	
ناميبيا	٢			٢		
نيبال	٣	١		٤		
النيجر	٥	٤	٨٦٢	٨٧١		٤٣
نيجيريا	٣			٣		٤
الهند	٩			٩		
اليمن	٩	١		١٠		١٥
المجموع	١٧٧	٩٢	٥ ٣٧٥	٥ ٦٤٤	٩٩٩	٤٩٥

المرفق الثاني

خريطة

